AR

اجتماع ICANN85 مومباي | منتدى المجتمع – اللجنة الاستشارية الحكومية: اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) ومجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO)
الأحد، 8 مارس/آذار 2026 – 13:15 إلى 14:30 بتوقيت الهند القياسي (IST)

منسق الجلسة

مرحبًا بكم في اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة، المنعقد يوم الأحد الموافق 8 مارس/آذار، الساعة 13:15 بالتوقيت المحلي. يُرجى العلم بأن هذه الجلسة يجري تسجيلها، وتحكُمُها معايير السلوك المتوقعة في ICANN، ومدونة قواعد السلوك الخاصة بمشاركي مجتمع ICANN، بالإضافة إلى سياسة مجتمع ICANN لمناهضة التحرش.

خلال هذه الجلسة، ستُقرأ الأسئلة أو التعقيبات في مربع الدردشة جهرًا إذا كُتبت بالشكل المناسب. ولا تنسوا رجاءً ذكر أسمائكم واللغة التي ستتحدثون بها في حال كنتم ستتحدثون بلغة أخرى غير الإنجليزية. ويُرجى التحدث بوضوح وبسرعة معقولة للسماح بترجمة فورية دقيقة وكذلك التأكد من كتم صوت جميع الأجهزة الأخرى عندما تتحدثون. ويمكنكم الوصول إلى جميع الميزات المتاحة لهذه الجلسة في شريط أدوات Zoom.

وبذلك، سأُحيل الكلمة الآن إلى إيان شيلدون، نائب رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية. شكرًا لكم، الكلمة لك يا إيان.

(IAN SHELDON) إيان شيلدون

شكرًا لكم، معكم إيان شيلدون، أحد نواب رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية الحاليين. آمل أن تكونوا قد استمتعتم باستراحة الغداء وأن تكونوا مستعدين لخوض مناقشة مميزة مع مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO). قبل أن نبدأ، ربما يمكننا إجراء جولة سريعة من التعريفات، ثم ننتقل إلى موضوع الجلسة. لذا، من أين أبدأ، ربما نبدأ بكِ يا سوزان.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تُنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن ينبغي ألا تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

(SUSAN PAYNE)
سوزان باين

مرحبًا بكم جميعًا. معكم سوزان باين، رئيس مجلس المنظمة الداعمة الأسماء العامة لهذا العام، ويسعدني للغاية أن أكون حاضرة معكم خلال هذه الجلسة، إذ نُقدّر دائمًا الانضمام إلى زملائنا في اللجنة الاستشارية الحكومية خلال هذه الجلسة، لذا شكرًا لكم.

(JENNIFER CHUNG)
جينيفر تشونغ

مرحبًا بالجميع، أنا جين تشونغ، نائب رئيس مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، وأنا أيضًا المسؤول عن ملف الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات.

(ASHLEY HEINEMAN)
آشلي هينيمان

مرحبًا، معكم آشلي هاينمان، أمثل مجموعة أصحاب مصلحة لأمناء السجلات، ولا أشغل أي مناصب أخرى مهمة. ومن المقرر أن أتحدث عن الطلبات العاجلة وعملية الاعتماد، شكرًا لكم.

(SEBASTIEN DUCOS)
سيباستيان دوكوس

مرحبًا بكم، أنا سيباستيان دوكوس، وأنا مسؤول اتصال بين مجلس المنظمة الداعمة الأسماء العامة واللجنة الاستشارية الحكومية، ولدينا مشاركان اليوم من المقرر أن ينضما إلينا عبر الإنترنت، وهما سام ديميتريو الذي سيتناول موضوع خدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS)، وبرونا دوس سانتوس التي ستتناول موضوع حقوق الإنسان.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

شكرًا لك. أعتقد أنه يمكننا بدء جلستنا. الشريحة التالية من فضلك. أجل هذا ما سنبدأ به، انتهاك نظام أسماء النطاقات. رائع، نحن جاهزون للبدء.

(JENNIFER CHUNG)
جينيفر تشونغ

حسنًا، فلنبدأ مباشرةً بأهم موضوع، أليس كذلك؟ ألا وهو الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات. يود مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، وبشكلٍ أوسع مجتمع المنظمة، أن يتقدم بالشكر إلى اللجنة الاستشارية الحكومية على تقديم خبرائكم وأعضائكم والمشاركين

والبدلاء، كما أعلم أن هناك أيضًا عددًا كبيرًا من المراقبين من أعضاء اللجنة، ونحن نرحب حقًا بهذا الموضوع الذي يحظى باهتمام كبير.

لقد عقدنا اجتماعين لمجموعة العمل يوم أمس، كان الأول ذا طبيعة إدارية، بينما ركّز الاجتماع الثاني على بناء التوافق نظرًا لحجم مجموعتنا، ومن الجيد للغاية أن يكون لدينا فهم أساسي لكيفية الوصول إلى عمل عملية وضع السياسات (PDP) بكفاءة وفعالية.

أشير بأن بول ماكغرادي هو الرئيس المنتخب لعملية وضع السياسات هذه، ويوجد أمام المجلس مقترح على جدول الموافقات يوم الأربعاء لاعتماده رسميًا. وقد تلقّت اللجنة الاستشارية الحكومية بالفعل دعوة لتقديم المدخلات المبكرة. ويُعد ذلك طلبًا لتقديم مدخلات بشأن الميثاق، وبالطبع ندعوكم للمشاركة، ونعلم أنه تم تشكيل مجموعة صغيرة أو مجموعة عمل تابعة للجنة من أجل العمل بشكلٍ خاص على هذا الموضوع، ونحن نُقدّر ذلك كثيرًا أيضًا.

لذلك، فيما يتعلق بطلب تقديم المدخلات المبكرة، أعتقد أن الموعد النهائي هو 20 مارس/آذار، ونحن نتطلع حقًا إلى تلقي هذه المدخلات من اللجنة الاستشارية الحكومية. ومرة أخرى، فإن هذا الموضوع يحظى باهتمام كبير، وأعلم أن جميع الحاضرين هنا في هذه القاعة، وكذلك مجتمع ICANN على نطاق أوسع، يركزون عليه باعتباره توقعًا على مستوى المجتمع بأن تكون عملية وضع السياسات الخاصة بفحوصات النطاقات المرتبطة مركزة وفعّالة للغاية من أجل إصدار توصيات قابلة للتنفيذ ضمن إطار زمني فعّال.

وخلال الجلسة الأولى لمجموعة العمل أمس، أجرينا مراجعة أولية للجدول الزمني المحتمل، ومرة أخرى فإن تحديد ذلك يعود إلى مجموعة العمل نفسها. وسيتم بعد ذلك رفعه إلى المجلس لاعتماده أيضًا، لذلك نرحب بجميع المدخلات والتعليقات والمقترحات التي يمكن أن تساعد في تنفيذ هذا العمل بطريقة بنّاءة وفعّالة والخروج بنتائج قابلة للتنفيذ.

بالطبع، تنص خطة العمل الحالية على نشر التقرير الابتدائي في أبريل/نيسان 2027. وبطبيعة الحال، واعتمادًا على سير العمل ومداولات مجموعة العمل، يمكن إنجاز العمل في وقتٍ أبكر من ذلك، إذ يوجد قدر كبير من الإرادة الحسنة حول الطاولة في القاعة، وكذلك على مستوى المجتمع، للعمل بنشاط على تجاوز هذا الجدول الزمني. وبمجرد تأكيد هذا الجدول الزمني، كما ذكرت، سيقوم المجلس باعتماد خطة العمل هذه.

لقد تلقينا بعض الأسئلة يوم أمس، وكذلك في مناقشات سابقة، بشأن عملية وضع السياسات الثانية، ومرة أخرى، ووفقًا للمقترح الذي اعتمده المجلس في أواخر العام الماضي عند بدء هذا العمل، سيتم تحديد التوقيت المناسب لذلك بناءً على الموارد المتاحة والتقدم المحرز في عملية وضع السياسات الأولى، لذا يُرجى متابعة المستجدات في هذا الشأن.

كما كانت هناك بعض المقترحات خلال جلسات العمل السابقة في المجلس للنظر بشكلٍ سريع في الشكل الذي قد يبدو عليه ميثاق عملية وضع السياسات الثانية. وبالطبع، هناك أيضًا رغبة في جعل العمل أكثر فعالية وكفاءة، لكن ذلك يعتمد بشكلٍ كبير على التقدم المحرز والموارد المتاحة. وأخيرًا، تم إعداد تقرير المسألة بطريقة تتيح للمجلس الاستمرار في اتخاذ تدابير إضافية بغرض الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات.

نحن لا نغفل أيًا من الموضوعات ذات الأولوية التي أشارت إليها المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية ومجموعات أصحاب المصلحة والدوائر، لذا لم يتم تجاهل أي من هذه الموضوعات أو إهمالها. فنحن نأخذ جميع هذه المدخلات والأولويات على محمل الجد، كما نناقش داخل المجلس منهجية لمعرفة كيفية تحديد أولويات عملنا، وبالتأكيد، أعتذر عني كوني أتحدث بسرعة كبيرة. يجب أن أتذكر أن هناك ترجمة فورية.

لقد كنا نناقش منهجية لتحديد أولويات عملنا، وسيتم بالتأكيد أخذ الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات في الاعتبار بمجرد الاتفاق على هذه المنهجية.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

شكرًا لكِ يا جين. أعتقد أنكِ قد أجبتِ على الأرجح عن العديد من الأسئلة التي كانت لديّ بشأن الشريحة السابقة. هل لدى زملائي في اللجنة الاستشارية الحكومية أي أسئلة في هذه المرحلة؟ نايجل، من فضلك تفضل.

(NIGEL CASSIMIRE)
نايجل كاسيميري

شكرًا يا إيان. نايجل كاسيميري من الاتحاد الكاريبي للاتصالات (CTU)، ومرحبًا بعودتكِ يا آشلي. لقد ذكرتِ يا جين إطارًا زمنيًا يقارب السنة الواحدة. هل تُعد هذه إحدى عمليات وضع السياسات المحدودة النطاق التي كنا نأمل تسريعها بحيث تُنجز خلال فترة تقارب ستة أشهر؟

(JENNIFER CHUNG)
جينيفر تشونغ

معكم جين، لإثبات الحضور والتدوين في محضر الجلسة. شكرًا لك يا نايجل على هذا السؤال. أعتقد أن هناك قدرًا كبيرًا من الرغبة داخل المجتمع للنظر في عملية وضع سياسات مركزة، وأعتقد أن عملية وضع السياسات الخاصة بفحوصات النطاقات المرتبطة، إذا نظرتم إلى الميثاق، وبخاصة أسئلة الميثاق، فستجدون أنها مركزة بالفعل على موضوع واحد بشكلٍ أساسي.

أعتقد أنه عند النظر إلى المسودة الأولية لخطة العمل، يمكن اعتبارها طرحًا محافظًا للغاية، أي أنها تمثل الحد الأقصى للجدول الزمني. وكما ذكر رئيس العملية المنتخب بول ماكغرادي أمس، فإن الاتجاه الوحيد الذي يمكن أن يسلكه الجدول الزمني هو اتجاه رجوعي، أي يمكن تقصيره فقط وليس تمديده.

لذلك، إذا تمكّنا من إنجاز العمل والنظر في أسئلة الميثاق بطريقة فعّالة وكفؤة، وبالطبع القيام بكل ما يلزم للوصول إلى هذه التوصيات، بما في ذلك جميع عمليات التحقق مثل تقييم أثر حقوق الإنسان، وإطار السياسات العامة، وكذلك آثار حماية البيانات، فأعتقد أنه لا يوجد ما يمنعنا من العمل بشكلٍ نشط على تجاوز هذا الجدول الزمني.

(NIGEL CASSIMIRE)
نايجل كاسيميري

كتعقيب سريع، هل ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية من ICANN، على سبيل المثال، للمساعدة في تقصير هذا الإطار الزمني؟

(JENNIFER CHUNG)
جينيفر تشونغ

لا أستطيع التحدث نيابةً عن دعم الموظفين في الوقت الحالي، ولكنهم في كل مرحلة قبل بدء عملية وضع السياسات هذه، وحتى خلال اجتماع الانطلاق، أشاروا إلى أنهم سيضعون جميع الموارد المتاحة لتمكين المجتمع من إنجاز هذا العمل بفعالية.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

شكرًا لكِ يا جين. شكرًا لك، نايجل. معنا الآن جيما من المفوضية الأوروبية.

(GEMMA CAROLILLO)
جيما كارولييلو

شكرًا جزيلاً لك يا إيان. معكم جيما كارولييلو من المفوضية الأوروبية، وشكرًا لكم كثيرًا على تناول الأسئلة التي كنا قد طرحناها بصفتنا اللجنة الاستشارية الحكومية.

أود أولاً أن أقول بإننا نشعر بسعادة جمة جراء رؤية أن عملية وضع السياسات هذه قد بدأت بداية جيدة للغاية. فاللجنة الاستشارية الحكومية منخرطة بشكلٍ كبير في هذه العملية، وهناك عدد من الزملاء، كما أشرتم، يشاركون بالفعل منذ مرحلة الانطلاق في عملية وضع السياسات هذه.

ولكن أود أن أؤكد ما ذكره زميلي نايجل قبل قليل، حيث فوجئنا قليلاً عند رؤية الجدول الزمني المقترح. وأنا الآن أفهم بشكلٍ أفضل أنه قد تم تحديده كحدٍ أقصى للجدول الزمني. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن هذا الموضوع تم اختياره أولاً لأنه يحظى بتوافق كبير داخل المجتمع ويُعد من الموضوعات السهلة نسبيًا، وبالنظر إلى أن جميع أطراف المجتمع تحتاج إلى التخطيط للموارد اللازمة لعملية وضع السياسات هذه، فإننا نأمل حقًا يخضع الجدول الزمني للمراجعة.

بالطبع، يجب أن يكون ذلك واقعيًا، فنحن لا نقول إن عملية وضع السياسات ستنتهي خلال شهر واحد. ومع ذلك، وحتى لأغراض التخطيط للموارد، فإن رؤية أن التقرير النهائي متوقع بعد فترة التعليقات العامة في سبتمبر/أيلول 2027 يبدو إطارًا زمنيًا محافظًا للغاية بالنظر إلى الموضوع والالتزام الذي أظهرته جميع أطراف المجتمع.

لذلك، كان السؤال هو ما إذا كنتم ستنظرون، بالتعاون مع مؤسسة ICANN، في إعادة النظر في الجدول الزمني. أما السؤال الثاني، فمن المثير للغاية للاهتمام سماع أنكم تقومون بتطوير منهجية لتقييم الموضوعات الأخرى ذات الأهمية المتعلقة بانتهاك نظام أسماء النطاقات والتي كانت جزءًا من تقرير المشكلات. ونحن مهتمون بمعرفة المزيد أيضًا عن الجدول الزمني لمعالجة هذه الموضوعات الإضافية كجزء من المنهجية التي يتم تطويرها. شكرًا جزيلاً لكم.

(JENNIFER CHUNG)
جينيفر تشونغ

شكراً جزيلاً لكِ جيما على أسئلتك.

(JENNIFER CHUNG)
جينيفر تشونغ

أعتقد أنه، ومرة أخرى، كانت هناك مناقشات مكثفة خلال اجتماعنا الإداري الأول حول الاستفادة من جميع الموارد المتاحة، سواءً من حيث وتيرة اجتماعات مجموعة العمل أو حجم العمل والمهام التي سيضطلع بها المشاركون فيها، وبخاصةً فيما يتعلق بالعمل غير المتزامن الفعّال. وأعتقد أن قدرًا كبيرًا من هذا النوع من العمل سيكون جزءًا من التقدم في عملية وضع السياسات الخاصة بفحوصات النطاقات المرتبطة.

أما فيما يتعلق بالجزء الثاني الخاص بالمنهجية، أعتقد أن هذا يندرج ضمن الصورة الأوسع لما يحاول مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة القيام به، وهو منهجية تحديد الأولويات للنظر في الأعمال القادمة ضمن جدول أعمال المجلس. وبالتالي، فإن الأمر لا يقتصر فقط على مسألة الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات، وهو بالطبع موضوع ذو أولوية للمجلس وللمجتمع الأوسع نطاقًا كذلك، وبخاصة اللجنة الاستشارية الحكومية.

أعتقد أنه عندما نصل إلى تلك المرحلة، سيكون من المفيد للغاية بالنسبة لنا تنفيذ هذا التمرين، وأود أن أوضح أنني لا أتحدث الآن نيابةً عن المجلس، لأننا بحاجة أولاً إلى إجراء هذه المناقشة. فلم نعقد بعد مناقشة شاملة حول الشكل الذي ستتخذه آلية تحديد الأولويات، لكنني أتوقع تمامًا أنه عندما يتم التوصل إلى مثل هذه الآلية، سننظر أيضًا في موضوعات انتهاك نظام أسماء النطاقات عند حلول ذلك الوقت. آمل أن يكون هذا الرد كافيًا في الوقت الحالي. شكرًا لك.

(SUSAN PAYNE)
سوزان باين

أعتقد أنه من المفيد أيضًا الإشارة، لأولئك الذين ربما لم يلاحظوا ذلك في الجدول الزمني، إلى أننا هنا بصفتنا مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، ولكن مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر المختلفة التابعة للمنظمة تقوم أيضًا بأعمالها الخاصة. وعلى وجه الخصوص، فإن جانب الأطراف المتعاقدة التابع للمنظمة لديه مجموعة عمل تعقد أنشطة تواصل منتظمة، وفي جلسة التوعية الخاصة بهم، وهي أول جلسة في هذا الإطار الزمني يوم الأربعاء، سيقدمون تحديثًا للمجتمع، حيث سيكون أحد الموضوعات ذات التركيز

الخاص هو خوارزميات توليد النطاقات، والذي كان عنصر الأولوية الثالثة الذي تم تحديده في تقرير المشكلات الأخير.

لذلك، قد يكون من المفيد حضور هذه الجلسة إذا كان لديكم وقت متاح، أو الاستماع إلى التسجيل لاحقًا. وربما ينبغي أن أذكر أيضًا أن مجموعة أصحاب مصلحة لأمناء السجلات ستعقد، بعد هذه الجلسة مباشرةً، جلستها الخاصة حول تحقيقات انتهاك نظام أسماء النطاقات.

وقد يكون ذلك أيضًا محل اهتمام كبير، خاصةً فيما يتعلق ببعض الجوانب العملية، إذ تُعد هذه فرصة لعرض أمثلة واقعية وتمكين المجموعة من التفاعل بطريقة تفاعلية لتقييم سيناريوهات محددة ومعرفة كيفية تقديرهم لها. وقد عُقدت جلسة مماثلة في براغ، على ما أعتقد، وكانت ممتعة للغاية وحظيت بترحيب واسع. لذا، آمل أن يتمكن بعضكم من حضور إحدى هاتين الجلستين أو كلتيهما إذا كان ذلك محل اهتمام. شكرًا لك.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

أعتقد أن هذه الجلسات ستكون رائعة بالفعل، وربما يمكننا تعميم التفاصيل المحددة في الدردشة، حتى تتمكن اللجنة الاستشارية الحكومية من معرفة المكان والوقت بالتحديد، لأنني أشجع على الحضور إذا أمكن ذلك. ممثل الهند، تفضل الكلمة لك.

(SUSHIL PAL)
سوشيل بال

شكرًا لك. معكم سوشيل من الهند. شكرًا لكم على طرح هذا الموضوع. أعني أن الجوانب الحالية لعملية وضع السياسات ستتبع بطبيعة الحال إجراءاتها الخاصة، كما هو الحال في العديد من عمليات وضع السياسات لدى ICANN، وبالتالي فإن أي تأثير لعملية وضع السياسات قد يظهر بعد عام تقريبًا فقط، أليس كذلك؟

ولا أود التقليل من أهمية المسألة الخاصة بانتهاك نظام أسماء النطاقات، ولكن هناك بعض الأمور التي أوردها أيضًا تقرير المشكلات الخاص بانتهاك نظام أسماء النطاقات، أليس كذلك؟ ولن أركز على العديد من النقاط الأخرى لأن بعضها قد يتطلب عملية وضع سياسات منفصلة، ولا نرغب في المطالبة بعملية وضع سياسات أخرى من المنظمة الداعمة

للأسماء العامة. ومع ذلك، هناك بعض القضايا التي تم طرحها والتي قد يكون لها تأثير جوهري كبير عندما يتعلق الأمر بانتهاك نظام أسماء النطاقات.

على سبيل المثال، تقليص الإطار الزمني للتحقق من بيانات المسجّل - المشترك، أي بيانات المسجّل - المشترك، أليس كذلك؟ فإذا كان من الممكن أن تتم عملية تسجيل النطاق بالتوازي مع التحقق من بيانات المسجّل - المشترك، بحيث يتم التحقق من بيانات المسجّل - المشترك بشكل متزامن مع تفعيل النطاق، أعتقد أن ذلك سيكون خطوة سريعة للغاية، كما أن تقرير المشكلات أوضح بشكلٍ جلي كيف أن الجهات الخبيثة تُحدث فوضى خلال يوم واحد فقط دون أن تكترث بأي عملية تحقق.

وسيكون ذلك خطوة كبيرة إلى الأمام يمكن تحقيقها، وسيكون لها تأثير فوري وملموس على الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات. والسؤال هو: كيف يمكننا تنفيذ ذلك؟ فإذا تمكنت المنظمة الداعمة للأسماء العامة من مساعدتنا وتوجيهنا، فسيكون ذلك نتيجة عملية وملموسة يمكن أن نخرج بها من اجتماع ICANN.

الأمر الآخر يتعلق بمعالجة مسألة الشفافية في آلية التبليغ، أليس كذلك؟ فقد أشرنا إلى ذلك أيضًا في اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية الأخير، حيث لا توجد آلية مركزية للتبليغ عن انتهاك نظام أسماء النطاقات، وبالتالي لا تتوفر لدينا رؤية واضحة حول مدى انتشار الانتهاك لدى مختلف المسجّلين - المشتركين عبر أمناء السجلات المختلفين، كما أنه لا يوجد أي إلزام بالتبليغ.

فإذا تم إنشاء هذه الآلية — وهو أمر بسيط نسبيًا — فحتى أصغر الشركات لديها صفحة رئيسية عادية تعرض مؤشرات الأداء الرئيسية. وأعتقد أن مؤسسة ICANN والمنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO) تعتبران انتهاك نظام أسماء النطاقات مؤشر أداء رئيسيًا، وإذا أمكن إنشاء آلية مركزية كهذه وفرض التبليغ الإلزامي عن حالات انتهاك نظام أسماء النطاقات، فإن ذلك سيُحدث فرقًا كبيرًا، لأن المجتمع سيتمكن عندها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المكان الذي ينبغي تسجيل النطاقات فيه أو عدم تسجيلها.

(JENNIFER CHUNG)
جينيفر تشونغ

شكرًا لك يا ممثل الهند على طرح هذه القضايا. ومرة أخرى، أشجعنا جميعًا على إعادة الاطلاع على تقرير المشكلات النهائي. ففي الوقت الحالي، قمنا بتسريع عمليتي وضع السياسات الأوليين، حيث بدأت العملية الأولى بالفعل، أما الثانية فستبدأ بدورها عندما ننظر في الميثاق ويقوم المجلس باعتماد بدء العمل.

كما ذكرت سوزان، رئيستنا، فإن موضوع خوارزميات إنشاء النطاقات (DGAs) هو بالفعل موضوع تتناوله الأطراف المتعاقدة من خلال جلسة تتضمن بعض المعلومات حوله. وكما أشرتُ سابقًا، فلن يتم تجاهل أيًا من الموضوعات ذات الأولوية المدرجة في تقرير المشكلات، والتي تم النظر فيها من قبل الفريق المصغر.

لن يتم إهمال هذه الموضوعات أو تركها دون متابعة، وسنقوم بالنظر فيها مرة أخرى. وقد يحدث ذلك من خلال المجلس بكامل تشكيله، أو من خلال تكرار عمل الفريق المصغر المعني بانتهاك نظام أسماء النطاقات التابع للمجلس، وذلك لدراسة كيفية تنظيم هذا العمل.

ومرة أخرى، سيعتمد ذلك على مدى نجاح وفعالية عملية وضع السياسات الأولى. وآمل، بتفاؤل كبير أن تشكّل هذه العملية نموذجًا يُحتذى به لكيفية الوصول إلى توصيات قابلة للتنفيذ ضمن إطار زمني فعّال.

وأعلم أن هذا الرد قد يبدو عامًا بالنسبة لسؤاليكم المحددين، ولكن نظرًا لأن هذه الموضوعات سيتم تناولها عند النظر في ميثاق محدد النطاق بشكلٍ دقيق، فلا يمكنني تقديم حلول في الوقت الحالي. وقد يتطلب ذلك إجراء عملية وضع سياسات في المستقبل.

لذلك، أود أن أؤكد مجددًا على ضرورة تذكير أنفسنا بأن جميع الموضوعات ذات الأولوية الواردة في تقرير المشكلات النهائي لم يتم إسقاطها، وسيعتمد التقدم فيها على مدى نجاح عملية وضع السياسات الأولى، والتي قد تشكّل نموذجًا لكيفية التعامل مع موضوعات انتهاك نظام أسماء النطاقات اللاحقة. وآمل أن تكون هذه المساهمة مفيدة في هذه المرحلة.

(SUSHIL PAL)
سوشيل بال

كما تعلمون، نحن نتحدث عن إجراءات محددة، أليس كذلك؟ أعتقد أن المخاوف المتعلقة بانتهاك نظام أسماء النطاقات قد نوقشت مرارًا وتكرارًا. ولقد شاركت في ICANN لما يقرب من ثلاث سنوات الآن، ولم أجد إجراءً محددًا واحدًا أدى إلى تقليل إساءة استخدام

النطاقات، ولا حتى إجراء واحد. لقد كنا نناقش هذا الموضوع باستمرار، والجميع على دراية تامة به.

عندما تتحدث إلى أي شخص، أعتقد أن الجميع متفق على أنه ينبغي اتخاذ إجراء، ولكن التحدي الحقيقي يتمثل في كيفية تنفيذ ذلك، أليس كذلك؟ فالمقترح الأول المتعلق بتقليل فترة التحقق سيكون له تأثير ملموس للغاية، ونحن لا نرى أنه يتطلب عملية وضع سياسات، خاصة وأن الأطراف المتعاقدة موجودة بالفعل ويمكن التعامل مع ذلك من خلال تعديل العقود، نظرًا لأن الأطراف المتعاقدة هي أحد أصحاب المصلحة في المنظمة الداعمة للأسماء العامة. فهل أنتم منفتحون على التحدث مع الأطراف المتعاقدة بشأن تعديل العقود بما يسمح باتخاذ إجراءات سريعة ومُعجّلة؟

(ASHLEY HEINEMAN)
آشلي هينيمان

شكرًا لكم، معكم آشلي، ممثلة أمناء السجلات ومجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات، وأود فقط الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بآلية التبليغ المركزية، فإن هذه الوظيفة موجودة بالفعل، ولكن ليس من خلال ICANN، بل من خلال NetBeacon، لذا أشجعكم على —

(SUSHIL PAL)
سوشيل بال

عذرًا على المقاطعة. ولكن NetBeacon يعتبر تقريرًا نموذجيًا، أليس كذلك؟ فهو ليس تقريرًا شاملاً عن جميع حالات انتهاك النطاقات من جميع أمناء السجلات، بل هو تقرير مخصص يُعدّ بشكلٍ مؤقت، وليس آلية منهجية لمعالجة انتهاك النطاقات داخل ICANN. فنحن نبحث عن قضايا منهجية وإجراءات منهجية داخل ICANN لمعالجة انتهاك نظام أسماء النطاقات، إذا كان هذا بالفعل من الأولويات في ICANN. لذا، لا يمكننا الاكتفاء بإطلاق NetBeacon واحد ثمّ بعد خمس سنوات إطلاق NetBeacon آخر لإصدار التقرير. وإذا كان هذا هو النهج المتبع، فأعتقد أن سؤالي قد تمت الإجابة عنه. شكرًا لك.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

أرى أن غرايم موجود في القاعة، إذا كنت تود التعليق.

(GRAEME BUNTON)
غرايم بونتون

بالتأكيد، شكرًا لك يا إيان، سأتطرق إلى الأمر باختصار. معكم غرايم بونتون. وأنا المدير التنفيذي لمعهد NetBeacon. لا أود الدخول في نقاش مطوّل أو تفاصيل حول ما تقوم به NetBeacon في هذه اللحظة، ولكن فقط للإشارة إلى أن منصة NetBeacon Reporter عبارة عن قناة للإبلاغ عن حالات الانتهاك، وهي متاحة لأي شخص لاستخدامها، حيث تقوم بإرسال تقارير الانتهاك إلى جميع أمناء سجلات نطاقات المستوى الأعلى العامة (gTLD) وكذلك إلى سجلات نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد (ccTLD) المشاركة. كما أنها توفّر واجهة برمجة تطبيقات (API)، وهي مجانية الاستخدام، وبالتالي يمكن لأي جهة استخدامها برمجيًا وعلى نطاق واسع. وأشير في هذا الإطار بأننا نتلقى تقارير الانتهاك من العديد من الجهات بشكلٍ يومي، بما يقارب 20,000 تقرير انتهاك شهريًا، ويسعدنا التحدث بمزيدٍ من التفصيل حول هذا الموضوع خارج إطار هذه الجلسة بشكلٍ غير رسمي.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

شكرًا لك. نعم، لدينا بضعة موضوعات أخرى نحتاج إلى تناولها خلال هذا الاجتماع. وأعتقد أن هذا نقاش رائع بالفعل، ومن الواضح جدًا أن اللجنة الاستشارية الحكومية تواصل متابعة هذا الملف عن كثب شديد. وأود أن أؤكد مجددًا أن اللجنة والمنظمة الداعمة الأسماء العامة يمكنهما مواصلة الحوار حتى خارج هذه الاجتماعات الثنائية، وأشجع بشدة على المزيد من هذا التفاعل بين الدورات وفي سياق هذه المناقشات.

لذلك ربما يمكننا مواصلة هذا النقاش بعد هذه الجلسة، والعمل على معالجة بعض هذه القضايا بشكلٍ أعمق. لقد رأيت يدًا أخرى مرفوعة، لكنها اختفت الآن. هل يرغب أحد منكم في إجراء مداخلة، كان هذا سريع للغاية، شكرًا لكم.

(SUSAN CHALMERS)
سوزان تشالمرز

شكرًا لك. معكم سوزان تشالمرز أتحدث بالنيابة عن الولايات المتحدة. أود فقط أن أتقدم بالشكر إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة على عملها في موضوع انتهاك نظام أسماء النطاقات. فلقد قمنا بإطلاق عملية وضع السياسات خلال هذا الاجتماع، ونحن ندعم بالفعل فكرة أن تكون هذه العملية نموذجًا يمكن الاحتذاء به في عمليات وضع سياسات مستقبلية تكون محددة النطاق وفعّالة. لذا أود التعبير عن الشكر، ونتطلع إلى مواصلة المشاركة والتعاون في المستقبل.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

شكرًا لك. ربما يمكننا الانتقال إلى بند جدول الأعمال التالي، وهو خدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS) والنظام الموحد للوصول والإفصاح (SSAD). وإذا لم يكن لديكم مانع، ربما أبدأ أنا أولاً ثم نُحيل الكلمة بعد ذلك. رائع، حسنًا. إذًا، فيما يتعلق بعمل اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن تحليل مواءمة سياسة خدمة طلب بيانات التسجيل، فقد قدمت اللجنة تعليقًا يدعم بشكلٍ عام التعديلات المقترحة على الخدمة، وأشارت إلى توقعها باتخاذ خطوات سريعة لتحقيق هذه النتائج في حال كانت هناك حاجة إلى تحديثات على توصيات السياسة ذات الصلة.

كما أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية إلى وجود درجة كبيرة من التوافق بين المفاهيم الواردة في تحليل مواءمة سياسة RDRS، والتقرير النهائي للجنة الدائمة لنظام RDRS، والمواقف السابقة التي عبّرت عنها كل من اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس الإدارة. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ما الخطوات التي سيتخذها مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة لتسريع العمل نحو تحقيق النتائج الواردة في تحليل مواءمة سياسة RDRS؟ الكلمة لكِ يا سام.

(SAMANTHA DEMETRIOU)
سامانثا ديمتريو

شكرًا جزيلاً لك يا إيان. أود فقط التأكد من أن الصوت يصل بشكلٍ جيد، هل هو واضح؟

(IAN SHELDON) نعم، الصوت واضح.
إيان شيلدون

(SAMANTHA DEMETRIOU) رائع، شكرًا لك. يسعدني أن أفيد ردًا على سؤال اللجنة الاستشارية الحكومية بأن مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة قد أحرز بعض التقدم، لا سيما في مجال مناقشة الخطوات التالية المتعلقة بتوصيات السياسات الأصلية الخاصة بالنظام الموحّد للوصول والإفصاح. ويتعلق ذلك بالمرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات، وهو أمر أُدرج أيضًا في التقرير النهائي للجنة الدائمة لنظام RDRS.
سامانثا ديمتريو

وخلال الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك خلال جلسة السياسات الاستراتيجية واجتماع فبراير/شباط، وفي إطار المناقشات مع بعض أعضاء مجلس إدارة ICANN، قرر المجلس قبول توصية اللجنة الدائمة لنظام RDRS واتباعها، والتي تقضي باقتراح أو طلب عدم اعتماد مجلس إدارة ICANN لتوصيات سياسات SSAD الأصلية. وسيسمح لنا ذلك بفتح مسار لوضع مجموعة من التوصيات التكميلية.

تُعد هذه عملية منصوصًا عليها في لوائح ICANN الداخلية، وهي مشابهة أيضًا للمسار الذي تم اتباعه في الحالة التي لم يقم فيها مجلس الإدارة باعتماد بعض توصيات السياسات الصادرة عن مجموعة وضع سياسات الإجراءات اللاحقة لنطاقات gTLD الجديدة قبل نحو عام أو عامين. وما سيسمح به ذلك هو تمكين المجلس من إصدار نوع من التوصيات التكميلية للتوصية الأصلية الخاصة بسياسة النظام الموحد للوصول والإفصاح.

ورغم أن المجلس لم يتوصل بعد إلى اتفاق نهائي بشأن الكيفية الدقيقة للمضي قدمًا في هذه العملية، فقد تم الاتفاق مبدئيًا على إشراك بعض الخبراء المتخصصين في هذا المجال من مجتمع ICANN الأوسع نطاقًا، مع الحفاظ على تركيز هذه العملية بشكل صارم على مراجعة توصيات SSAD فقط، دون الاضطرار إلى إنشاء عملية وضع سياسات جديدة بالكامل.

كما سنعتمد أيضًا على التقرير النهائي الصادر عن اللجنة الدائمة لنظام RDRS بوصفه نموذجًا إرشاديًا لكيفية النظر في توصيات السياسات الأولية، حيث بذلت هذه المجموعة

جهدًا كبيرًا في تقديم توصيات بشأن ما إذا كان ينبغي تعديل توصيات السياسات الأولية أو الإبقاء عليها كما هي.

وأود الإشارة كذلك إلى نقطة مهمة، وهي أننا نعتزم التعامل مع جميع توصيات السياسات بوصفها حزمة متكاملة. ولذلك سنطلب من مجلس الإدارة عدم اعتماد المجموعة الكاملة من التوصيات حتى نتمكن من إعادة النظر فيها جميعًا باعتبارها كيانًا موحدًا.

وأخيرًا، أود أن أذكر أنه أثناء سير هذه العملية، سيواصل نظام خدمة طلب بيانات التسجيل العمل بشكلٍ كبير كما كان يعمل حتى الآن. ونتطلع إلى بدء هذه الخطوات بعد إجراء بعض الحوار مع مجلس الإدارة. كما أن هذه العملية موضحة بالكامل في رسالة أرسلها مؤخرًا رئيس مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة إلى رئيس مجلس إدارة ICANN.

إذا كان أي شخص يرغب في مراجعة ذلك، فيمكنه الاطلاع على الخطة الموضحة كتابيًا هناك. ولكن من المتوقع، نظرًا لأننا لا نطلق عملية وضع سياسات جديدة، وبما أننا نعتمد على التقرير النهائي الصادر عن الجنة الدائمة لنظام RDRS كأساس للعمل، فإننا نأمل أن نتمكن من إنهاء هذه العملية خلال بضعة أشهر بدلاً من تمديدها إلى فترة قد تتجاوز عامًا.

هذا عرض موجز عن التقدم الذي أحرزناه منذ اجتماع ICANN الأخير. ويسعدني تلقي أي أسئلة أو المشاركة في أي مناقشات إضافية حول هذا الموضوع.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

شكرًا لك. هل هناك أي أسئلة موجهة إلى سام؟ أعترف بأنني لم أطلع على تلك الرسالة بعد، لذا سأعود للتحقق من بريدي الوارد لمعرفة ما إذا كانت موجودة هناك. وفي حالة عدم العثور عليها، فسأقوم بالبحث عنها والاطلاع عليها عن كثب. لدينا يد مرفوعة من ممثل الهند، تفضل رجاءً.

(SUSHIL PAL)
سوشيل بال

ليست لديّ أسئلة، وإنما تعليق فقط على هذا الموضوع. بما أننا نتجه نحو تقديم توصيات تكميلية، وقد قطعنا شوطًا طويلاً في هذا الأمر، بما في ذلك خلال تجربة خدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS)، إلا أن هذه التجربة لم تكن على المستوى المطلوب نظرًا للطبيعة الطوعية لمشاركة أمناء السجلات، وهو ما يضعف بدوره من سلامة النظام. ولذلك فإننا

ننظر أيضًا إلى موثوقية البيانات التجريبية التي يتم الحصول عليها من منصة خدمة طلب بيانات التسجيل.

وعليه، نرى أنه إذا كانت التوصيات التكميلية قيد الإعداد، فمن المفيد دراسة ما إذا كانت السياسة يمكن أن تعالج مسألة المشاركة الإلزامية لأمناء السجلات في هذه المنصة. لأنه بدون مشاركة شاملة، سيظل هذا النظام مجزأً دائمًا. شكرًا لك.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

هل تود الرد؟ فأمامي أيضًا قائمة انتظار.

(SAMANTHA DEMETRIOU)
سامانثا ديمتريو

بالتأكيد. شكرًا، إيان. سأتحدث باختصار شديد. شكرًا جزيلاً على هذه التعليقات. فكما ذكرت، سيتم النظر في جميع التوصيات الأصلية الخاصة بالنظام الموحّد للوصول والإفصاح باعتبارها حزمة متكاملة، وأعتقد أن هذه النقطة ستكون من بين الجوانب التي ستُطرح في المناقشات المستقبلية. لذا نُقدّر هذه المداخلة.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

شكرًا لك. ممثل الولايات المتحدة، أوين تفضل الكلمة.

(OWEN FLETCHER)
أوين فليتشر

شكرًا لك. معكم أوين فليتشر، العضو البديل في اللجنة الاستشارية الحكومية عن الولايات المتحدة. أود توجيه الشكر إلى سام على المعلومات التي شاركتها للتو. وأؤكد في هذا الإطار على دعمنا للمسار الإجرائي الذي يسمح لمجلس إدارة ICANN بإعادة توصيات سياسة النظام الموحّد للوصول والإفصاح إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة بحيث يمكن مراجعتها ومواءمتها مع الأعمال الحديثة، مثل التقرير النهائي الصادر عن اللجنة الدائمة لنظام RDRS، كما ذكرت، وكذلك تحليل مواءمة السياسات لدى ICANN بشأن نظام RDRS.

ونحث ICANN والمنظمة الداعمة للأسماء العامة على المضي قدمًا بوتيرة سريعة في الخطوات التالية، ووضع جداول زمنية لتحقيق مختلف مكونات الرؤية التي قدمها مجلس الإدارة بشأن مستقبل RDRS. ونتطلع إلى متابعة هذا العمل أثناء سيره. شكرًا لكم.

(SAMANTHA DEMETRIOU) شكرًا جزيلاً لك يا أوين. شكرًا لك.
سامانثا ديمتريو

(IAN SHELDON) رائع. شكرًا لك. لدينا يد أخرى مرفوعة في القاعة من شخص لا أتعرف عليه، ولكن ربما يكون من جانب المنظمة الداعمة للأسماء العامة. فولكر، تفضل الكلمة لك.
إيان شيلدون

(VOLKER GREIMANN) نعم، شكرًا لكم. معكم فولكر غريمان، ممثل أمناء السجلات في المنظمة الداعمة للأسماء العامة. أود فقط تسليط الضوء على مسألة بسيطة تتعلق بنظام RDRS الحالي وكيفية تطبيقه. فهو في وضعه الحالي نظام معقد من الناحية التشغيلية، ولتوضيح الخلفية، فإننا بصفتنا أمين سجل شاركنا في RDRS لأكثر من عام، ثم انسحبنا بعد فترة، وذلك لأن الوقت الذي يستغرقه الرد على طلب إفصاح واحد عبر RDRS يمكننا خلاله معالجة خمسة طلبات إفصاح مباشرة تصل إلينا بشكل مباشر.

فولكر غريمان

ببساطة، لا يستحق الأمر الوقت الذي يتطلبه استخدام RDRS للرد على هذه الطلبات، خاصةً عندما يمكننا تنفيذ ذلك بسرعة أكبر بكثير من خلال أنظمتنا التشغيلية الخاصة. وهناك العديد من أمناء السجلات الذين تواصلنا معهم يرون المشكلة نفسها. فإذا تم تبسيط نظام RDRS بطريقة تجعل تشغيله وإدارته أكثر سهولة وفعالية، فسيسعدنا الانضمام إليه مجددًا. أما في وضعه الحالي، فهو غير فعّال من الناحية التشغيلية، وهذا هو السبب في انسحابنا.

(SUSAN PAYNE)
سوزان باين

إضافة إلى ذلك، من الواضح أن فولكر على دراية جيدة بهذا الموضوع، وكان سيباستيان يشغل منصب رئيس اللجنة الدائمة لنظام RDRS. فقد قام تقرير التوصيات الصادر عن هذه اللجنة، إلى جانب العمل التفصيلي للغاية الذي تضمن مراجعة كل توصية من توصيات سياسة النظام الموحد للوصول والإفصاح واقتراح مسارات محتملة للنظر في جهود التوصيات التكميلية الجديدة، بالنظر أيضًا في عدد من التحسينات التي أوصت بها اللجنة بشأن نظام RDRS لمعالجة بعض المشكلات التشغيلية والمشكلات المتعلقة بتجربة المستخدم. وبالتالي، نأمل بالطبع أن يتم الأخذ بهذه التوصيات أيضًا ومعالجتها ضمن الخطوات القادمة.

(SEBASTIEN DUCOS)
سيباستيان دوكوس

إذا سمحتم لي، سأتحدث بصفتي سيباستيان دوكوس، مبتعدًا قليلاً عن دوري كمسؤول اتصال، ولكنني بالفعل ترأست هذه المجموعة لمدة عامين. وللرد على تعليق فولكر وكذلك على الملاحظات المطروحة من الجانب الهندي، فإن تطوير نظام يؤدي إلى إبطاء العملية بالنسبة للمشغّلين لا يبدو منطقيًا. وفي الوقت نفسه، فإن وجود 20 نظامًا مختلفًا يجمع كلٌ منها بياناته بشكلٍ مستقل ليس نموذجًا جيدًا للتوحيد أو للقدرة على المتابعة والمراقبة.

وكانت إحدى تلك التوصيات أنه إذا لم تتمكنوا من المشاركة، فعلى الأقل تواصلوا معنا من حيث النتائج، ومن حيث التقارير، حتى نتمكن من تجميع تقرير مركزي، ونحصل في النهاية على نظام RDRS يقدّم رؤية شاملة وصورة كاملة للوضع، ويتيح الإبلاغ عن الانتهاك على هذا النحو، بدلاً من إبطاء عمل كل أمين سجل، ولا سيما أولئك الذين، مثل فولكر، طوّروا أنظمتهم الخاصة بهدف تحقيق كفاءة أعلى والقدرة على التعامل مع حجم الحركة. شكرًا لكم.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

سوشيل؟

(SUSHIL PAL)
سوشيل بال

شكرًا لك على التوضيح. أعتقد أننا كنا نقول منذ البداية إن نظام RDRS كان نموذجًا تجريبيًا دون المستوى للنظام الموحد للوصول والإفصاح. وهذا ما كنا نؤكد عليه خلال العامين أو الثلاثة الماضية. ولكن بما أننا عملنا وفق النهج التوافقي، فهذه هي النتيجة والوضع الذي توصلنا إليه الآن. وأنا أتفهم تمامًا التحديات التشغيلية التي يواجهها أمناء السجل فيما يتعلق بخدمة طلب بيانات التسجيل.

فهي بالفعل نموذج تجريبي دون المستوى للنظام الموحد للوصول والإفصاح، إذ أعتقد أنها لا تجيب عن أي سؤال من بين عبارات المشكلات الثماني عشرة المرتبطة بهذا النظام. لذا، لننظر إلى الوراء ونتأمل ما الذي حققناه من خلال هذه التجربة الممتدة لثلاث سنوات. سيكون ذلك مهمًا، رغم أننا بصدد تمديدها لعامين إضافيين. وأنا أتفق معكم تمامًا، فنحن بحاجة إلى آلية مركزية.

سواءً أسميناها خدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS) أو النظام الموحد للوصول والإفصاح (SSAD)، أو طبقناها من خلال نموذج المحور والأطراف، أو عبر أي نموذج تبليغ، لكن المهم أن يكون لدينا نظام تبليغ شامل، هذا هو المطلوب، عبر أي آلية كانت، سواءً من خلال نموذج لامركزي، أو عبر تبادل واجهات برمجة التطبيقات، أو من خلال بوابة مركزية. لكن يجب أن يتضمن ذلك التبليغ بشكلٍ كامل من جميع أمناء السجل، هذا هو الأساس. شكرًا لكم.

(SUSAN PAYNE)
سوزان باين

أعتقد، إذا كنت أفهمك بشكلٍ صحيح، أن ما أفهمه من تعليقك هو أنك تريد أن يُستخدم هذا النظام من قبل الجميع. وبالتالي، فإن هذا العنصر الإلزامي مهم، لأن استخدامه من قبل البعض فقط، أو اعتماده بشكلٍ طوعي، يظل دون المستوى المطلوب.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

هل هناك أي أسئلة أو مداخلات أخرى؟ أرى أنه كان هناك سؤال في الدردشة، وأعتقد أنه تمت الإجابة عليه. رائع. هل هناك أي مداخلات أخرى قبل أن ننتقل إلى بند جدول الأعمال التالي؟ لا أرى أي شيء. رائع.

الطلبات العاجلة. تود اللجنة الاستشارية الحكومية أن تعبر للمنظمة الداعمة للأسماء العامة عن شكرها على التقرير الأخير الذي أصدرته بشأن الإطار الزمني للطلبات العاجلة للإفصاح القانوني عن بيانات التسجيل غير العامة. وكما أُعرب عنه، سواءً داخل فريق مراجعة التنفيذ أو في جلسة التعليقات العامة المقدمة من اللجنة الاستشارية الحكومية، فإن اللجنة تدعم النص التوافقي الحالي، الذي ينص على منح مهلة 24 ساعة مع إمكانية التمديد حتى 72 ساعة في حالات استثنائية، مثل القوة القاهرة.

وتتطلع اللجنة الاستشارية الحكومية إلى استكمال الصياغة النهائية لسياسة الطلبات العاجلة. ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء الغموض المستمر بشأن ما إذا كانت آلية التحقق الخاصة بوكالات إنفاذ القانون ستتطلب وضع سياسة جديدة. وخلال اجتماع ICANN84، أشار مجلس الإدارة إلى وجود مسار لدمج آليات التحقق دون الحاجة إلى وضع سياسة إضافية.

وعلاوة على ذلك، وكما أوضحت اللجنة الاستشارية الحكومية سابقًا، فإنها لا ترى ضرورة لوضع سياسة جديدة. وكما هو معلوم لدى المنظمة الداعمة للأسماء العامة، فإن عمل مجموعة عمل السلامة العامة على إنشاء آلية التحقق مستمر ويتقدم بشكلٍ جيد، مع مشاركة نشطة من الأطراف المتعاقدة وأعضاء آخرين في مجتمع ICANN. رائع. الكلمة لك يا آش.

(ASHLEY HEINEMAN)
آشلي هينيمان

شكرًا لكم. معكم أشلي هينيمان مرة أخرى. بدايةً، أود أن أشكر اللجنة الاستشارية الحكومية، ولا سيما وكالات إنفاذ القانون، على كل العمل التي تقوم به فيما يتعلق بآلية التحقق. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أننا سمعنا في عدة مناسبات حتى الآن، فيما يتعلق بمسألة السلطة القضائية، أن هناك فهمًا داخل اللجنة الاستشارية الحكومية ولدى وكالات إنفاذ القانون بأنه في نهاية المطاف، عندما يتعلق الأمر بالسلطة، فإن ذلك أمر سيتعين على أمناء السجل أخذه في الاعتبار عند مراجعة الطلبات الواردة عبر هذا النظام.

وإذا كانت هناك أي أفكار أو تساؤلات أخرى بشأن السلطة القضائية، فسنكون سعداء بمشاركتها ومناقشتها معكم هنا اليوم، إن أمكن. كما أجرينا أيضًا مناقشات بشأن كيفية المضي قدمًا، ولا سيما فيما يتعلق بتوصية الطلبات العاجلة. ويبدو أن هناك توافقًا عامًا

داخل المجلس على أنه ينبغي نشر الإطار الزمني المرتبط بالطلبات العاجلة حتى نتمكن من المضي قدمًا في هذا الموضوع.

وعندما يتعلق الأمر بالتعامل مع مسألة آلية التحقق والنظام الذي لا يزال قيد التطوير، فقد قدم موظفو ICANN بعض الخيارات المحتملة المفيدة بشأن أفضل السبل الممكن اتباعها للمضي قدمًا من حيث السياسة. ويُفهم من ذلك أن أحد الخيارات هو معالجته ضمن مرحلة التنفيذ، وهو على ما يبدو الخيار الذي تفضله اللجنة الاستشارية الحكومية.

ورغم ذلك، توجد مجموعة من الخيارات الأخرى، من بينها التعامل معه في حال لم تُعتمد توصيات النظام الموحد للوصول والإفصاح، عذرًا، أخطأت في التعبير، في حال لم يتم اعتمادها، فسيُعاد الأمر إلى المجلس وستكون هناك محاولة لوضع توصيات تكميلية، ويمكن أن يُشكل ذلك أيضًا فرصة لمعالجة أي توصيات سياسات تكميلية محتملة تتعلق بآلية التحقق.

أما الخيار الثالث فهو التعامل معه من خلال آلية لم تُختبر بعد، والتي تُستخدم لمعالجة التوصيات التي تم اعتمادها، ثمّ العودة لمعالجتها بهذه الطريقة، وهو ما قد يكون مرهقًا وغير واضح تمامًا، خاصة وأن هذه ستكون المرة الأولى التي يُستخدم فيها هذا الإجراء.

أعتقد أنه في هذه المرحلة، ورغم أن المجلس يميل إلى توجه معين دون أن يتخذ قرارًا بعد، فإن الاتجاه هو نشر الإطار الزمني للطلبات العاجلة مرة أخرى، واعتماد الخيار الثاني، أي العمل في الأساس على إدخال بعض التعديلات التكميلية عند الحاجة في ضوء نظام الاعتماد الجاري تطويره، على أن يتم ذلك بسرعة بدلاً من إطلاق عملية جديدة كاملة لتطوير السياسات أو أي عملية أخرى.

وبذلك، يمكن لهذا النهج أن يعالج في آن واحد الحاجة إلى عمل سياسي إضافي دون أن يتم ذلك بطريقة تستغرق وقتًا طويلاً. ومع ذلك، نود بالفعل معرفة موقف اللجنة الاستشارية الحكومية ووكالات إنفاذ القانون فيما يتعلق بالحالة الراهنة لتطوير أنظمة الاعتماد، وأفهم أنه يمكن تزويدنا بمزيد من التفاصيل حول ذلك اليوم، ربما من قبل السيد/ غابي أندروز.

(GABRIEL ANDREWS)
غابرييل أندروز

مرحبًا، معكم غابرييل أندروز، ممثلاً عن حكومة الولايات المتحدة، وأتحدث الآن أيضًا بصفتي الرئيس المشارك لمجموعة عمل السلامة العامة. لقد أجرينا خلال الفترة الماضية نقاشات منتظمة وتعاونًا بين مختلف وكالات إنفاذ القانون وموظفي ICANN من أجل تطوير آليات تحقق يمكن استخدامها لتأكيد هوية مقدمي الطلبات من وكالات إنفاذ القانون عند تقديم طلبات عبر نظام خدمة طلب بيانات التسجيل.

وقبل أن أواصل، أتساءل عمّا إذا كانت الرسومات التي قدمتها قد أُدرجت بالفعل في عرض الشرائح، فقط للتأكد. لا أعلم من الذي يتولى تشغيل العرض التقديمي، ولكن إذا كان موجودًا فسيكون من المفيد عرض الشرائح، وإذا لم يكن كذلك فربما يمكنه أن يلوّح لي أو يُشير إليّ. لا؟ حسنًا، سأتابع الحديث ريثما يتم إحضارها.

وعلى أعلى مستوى، نحن نتحدث عن التحقق، وأود التأكيد على ذلك. نحن لا نتحدث عن التفويض، فالفرق هو أن التحقق يتعلق بإثبات أن الشخص الذي تتواصل معه هو بالفعل من يدّعي أنه هو، بينما التفويض يتعلق بالحقوق أو الصلاحيات التي ستُمنح له. وهما أمران مختلفان تمامًا.

ما نستكشفه هو نموذجين محتملين للاستخدام، الأول يتمثل في استخدام بوابات وكلات إنفاذ القانون القائمة بالفعل أو المزمع إنشاؤها، والتي يمكن أن ترتبط مباشرةً بخدمة طلب بيانات التسجيل، أما الآلية الثانية التي كنا نستكشفها، بل سأتوقف مؤقتًا عند الأولى الآن بعد أن أصبح لدينا الرسم التوضيحي، يُعد استخدام بوابات إنفاذ القانون هو النهج الذي بدأنا نصل بشأنه إلى توافق، باعتباره الطريقة الحقيقية لمعالجة هذه المسألة من خلال آلية مصادقة فعلية.

وسأتحدث بعد قليل عن خيار آخر جرى النظر إليه كحلٍ مؤقت أو قصير الأجل، لكنه لا يتمتع بنفس مستوى المتانة. ولتوضيح الصورة، نحن نتحدث عن خيارين، غير أن هذا المسار هو الذي يبدو أن معظم الجهود تتركز فيه بوصفه الأكثر جدوى. والفكرة تقوم على أن موظف جهة إنفاذ القانون يمكنه الاتصال ببوابة قائمة لتلك الجهة، تحتوي على عدد من الخدمات المختلفة المتاحة عليها.

وقد تكون إحدى هذه الخدمات هي خدمة طلب بيانات التسجيل التابعة لمؤسسة ICANN. حيث يقوم الموظف بالاتصال باستخدام بيانات اعتماده الوظيفية، وتتصل البوابة مباشرةً بنظام خدمة طلب بيانات التسجيل. ويتم تمرير رمز تحقق، وتسير العملية بعد ذلك كما

يحدث بالفعل عند تقديم طلبات خدمة طلب بيانات التسجيل. ولا يزال يتعين على المستخدم النهائي تعبئة جميع المعلومات المطلوبة. وإذا تغيرت خدمة طلب بيانات التسجيل مع مرور الوقت لتشمل أسئلة جديدة، فسيظل لزامًا عليه الإجابة عنها. وعند إحالة الطلب إلى أمناء السجل أو المتحكم بالبيانات، فإنهم لا يتلقون الطلب بصيغته الحالية فحسب، بل يتلقون أيضًا رمز التحقق المرفق.

ويقومون بتقييم الطلب كالمعتاد، ويظل القرار قرارهم فيما إذا كانوا سيفصحون عن البيانات أم لا. وإذا قدموا ردًا، فإنه يُرسل مباشرةً إلى موظف جهة إنفاذ القانون، وعلى الأرجح عبر البريد الإلكتروني، كما هو الحال في آلية عمل خدمة طلب بيانات التسجيل حاليًا. وسيكون حقل البريد الإلكتروني أحد الحقول التي يتم التحقق منها ضمن هذا الرمز.

وثانيًا، وبالتوازي مع هذا الجهد، لأن هذا هو ما نراه الحل طويل الأجل، إلا أنه يتطلب تعاونًا مستمرًا مع موظفي ICANN ومع زملائنا في الإنتربول الذين نتعاون معهم، وكذلك داخل الولايات المتحدة. وسنتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في جلسة بيانات التسجيل يوم الثلاثاء، بالمناسبة.

وسندخل في تفاصيل أكثر، وسيكون الإنتربول جزءًا من هذا النقاش، وسيتحدث عن جهوده لإنشاء بوابته، وأعتقد أن ذلك سيحظى باهتمام كبير من اللجنة الاستشارية الحكومية. ولكن إذا انتقلنا إلى الشريحة التالية، فقد كنا نستكشف أيضًا ما إذا كان تقديم قوائم إلى ICANN تتضمن وكالات إنفاذ القانون معروفة والنطاقات المرتبطة بها المستخدمة في عناوين بريدها الإلكتروني سيكون ذا قيمة.

وكان تصورنا لآلية العمل هو أنه إذا قام أحد موظفي وكالات إنفاذ القانون بتسجيل الدخول إلى خدمة طلب بيانات التسجيل، كما يحدث حاليًا، واختار طلبًا ضمن فئة وكالات إنفاذ القانون، فقد تتمكن ICANN حينها من التحقق من عنوان البريد الإلكتروني المستخدم للدخول إلى النظام، وما إذا كان يتطابق مع النطاقات المعروفة الخاصة بوكالات إنفاذ القانون.

سيكون هذا بمثابة عنصر بيانات إضافي يمكن أن يستخدمه أمناء السجل عند تقييم ما إذا كانوا سيفصحون عن المعلومات أم لا. إلا أن ذلك لا يُعد تحققًا حقيقيًا، ومن ثم قد تبرز بعض التحديات.

وأفهم أن موظفي ICANN يجرون حاليًا مناقشات مع أصحاب المصلحة من أمناء السجل لتحديد مدى جدوى هذا النموذج مقارنةً بالنموذج الآخر، وأعتقد أننا قد نحصل على تحديثات من موظفي ICANN في جلسة يوم الثلاثاء أيضًا.

وأردت فقط تقديم هذا كعرض عام. وقد طُرح في اجتماع الممارسين الأخير من قِبل بعض المشاركين في نطاق المنظمة الداعمة للأسماء العامة أن مشاركة هذه الرسوم التوضيحية المحددة ستكون مفيدة، ولذلك نحاول عرضها الآن على أمل أن تكون نافعة. وبالطبع، أنا متاح للإجابة عن أي أسئلة إضافية خارج الجلسة. انتهى. شكرًا لكم.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

شكرًا لكم. هل هناك أي أسئلة موجهة إلى آشلي أو جيب؟ ممتاز، وجيب، أظن أن هذه إشارة قديمة لديك. فولكر، تفضل.

(VOLKER GREIMANN)
فولكر غريمان

نعم، فوليكر غريمان، مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات. فقط تعليق موجه إلى جيب، أعتقد أن أي شيء أفضل من لا شيء، ولا شيء هو ما لدينا حاليًا. وبصفتنا أمناء سجل يعملون في ولايات قضائية معينة، فإننا لا نعلم ما هي عناوين البريد الإلكتروني التي قد تستخدمها وكالات إنفاذ القانون في ولايات قضائية أخرى.

ولذلك، فإن وجود أي شكل من أشكال قائمة مرسِلين مؤكدة يُعد بالفعل خطوة إلى الأمام مقارنةً بما هو متاح لدينا حاليًا. ومع أن ذلك قد لا يكون كافيًا على المدى الطويل، فإنه يمثل الخطوة الأولى في مسار طويل يمكن أن نسير فيه معًا.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

شكرًا لكم. جيما، تفضلي.

(GEMMA CAROLILLO)
جيما كاروليلو

شكرًا جزيلاً لك يا إيان. مرة أخرى، جيما كاروليلو من المفوضية الأوروبية. بالعودة إلى ما عرضته آشلي، وكذلك إلى السؤال الذي طُرح، لدي ثلاث نقاط سريعة. أولاً، يسعدنا كثيرًا أن نسمع أن المنظمة الداعمة للأسماء العامة تتوقع أيضًا الانتهاء قريبًا من سياسة الإطار الزمني.

وهذه رسالة مشجعة للغاية. وسنقوم بنقل الرسالة ذاتها إلى مجلس إدارة ICANN، نظرًا لأن هذا الموضوع كان في مرحلة ما محل نقاش ثلاثي الأطراف. ويسعدني أيضًا أن أسمع أن هناك نوعًا من التفاهم بأن آلية التحقق يمكن أن تُعالج باعتبارها مسألة تنفيذية.

وأود فقط الإشارة إلى أن هناك اهتمامًا، على ما أعتقد من جانب اللجنة الاستشارية الحكومية، بالحصول على مزيد من المعلومات أو بالمشاركة بأي شكل تراه المنظمة الداعمة للأسماء العامة مناسبًا في عمل التوصيات التكميلية، لأن هذا الموضوع يندرج ضمن نطاق أوسع من القضايا ذات الصلة. وقد ذكرتم أن التوصيات التكميلية تُعد أيضًا أحد المسارات الممكنة لمعالجة مسألة التنفيذ المتعلقة بالتحقق.

وبعد ذلك، فهذا سؤال من جانبي. أما النقطة الثالثة، وحتى لا أعود لطلب التحدث مرة أخرى، فسأحاول الإجابة سريعًا على السؤال المتعلق بالسلطة القضائية.

لقد ناقشنا مسألة السلطة القضائية في عدة مناسبات ضمن فريق مراجعة التنفيذ. وكان موقف اللجنة الاستشارية الحكومية دائمًا أننا ندرك أن السلطة القضائية تُعد أحد العوامل التي تأخذها الأطراف المتعاقدة في الاعتبار عند التعامل مع طلبات الإفصاح. وهذا ينطبق على الطلبات العادية والطلبات العاجلة على حد سواء. فالسلطة القضائية تمثل جزءًا من الصورة، ونرى أن السلطة القضائية الواجبة التطبيق ينبغي أن تسري بصرف النظر عن نوع الطلب، سواءً كان عاديًا أو عاجلاً. كما أن سياسة بيانات التسجيل لدى ICANN تأخذ بالفعل مسألة السلطة القضائية في الحسبان كأحد عناصر التقييم.

وبالتالي، ونظرًا للصعوبات التي تواجه اللجنة الاستشارية الحكومية في تناول كل حالة على حدة فيما يتعلق بكل ولاية قضائية وتأثيرها المحتمل على الطلبات العاجلة، فإننا نفضّل الإحالة إلى القواعد العامة التي تنطبق على الولايات القضائية، مع اعتبار أن مسألة الولاية القضائية تُؤخذ في الحسبان عند اتخاذ قرار الإفصاح من عدمه. شكرًا جزيلاً لكم.

(ASHLEY HEINEMAN)
آشلي هينيمان

شكرًا جزيلاً لك يا جيما. أعتقد أننا متفقون بشأن كل ما ذكرتِه. لدي سؤال بخصوص السؤال الذي طرحتهِ. لقد أشرتِ إلى أن نهج النظام الموحد للوصول والإفصاح في التعامل مع التوصيات التكميلية يُعد أحد المسارات المحتملة، لكنني في الواقع لم أسمع السؤال نفسه. لذا، إذا أمكنك توضيحه، فسيكون ذلك رائعًا.

(GEMMA CAROLILLO)
جيما كارولليلو

شكرًا لكم. أعتذر إن لم يكن ذلك واضحًا. كان السؤال هو أنه بما أن إعداد التوصيات التكميلية يقع ضمن اختصاص المنظمة الداعمة للأسماء العامة، وبطبيعة الحال يتم إنجاز جميع الأعمال التحضيرية هناك، فهل ترون أي سبل يمكن من خلالها للجنة الاستشارية الحكومية الاندماج في هذه العملية، للاطلاع على كيفية إعداد التوصيات التكميلية، وربما الإسهام فيها، إن كان ذلك مناسبًا، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية الخاصة، مثل مسألة الطلبات العاجلة. شكرًا لكم.

(SUSAN PAYNE)
سوزان باين

شكرًا، يا جيما وسوزان. نعم، يمكنني الإجابة عن ذلك. أعتقد أن الهيكل الدقيق لمجموعة العمل، إن صح التعبير، الذي سنعتمده لهذا الجهد لا يزال أمرًا قيد النقاش لدينا، وسنعقد بالفعل هذا النقاش في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

ولدينا جلسة عامة يوم الخميس في الساعة 9 صباحًا، وهي مفتوحة للجميع، ويسعدنا حضور المهتمين والاستماع إلى آرائهم. أما من حيث المبدأ العام، فأعتقد أنه بات من المعتاد هذه الأيام، كما هو الحال عند إعداد عملية وضع السياسات، في مثل هذا النوع من الجهود، أن نحرص دائمًا على دعوة اللجنة الاستشارية الحكومية للمشاركة، كما أصبحنا نحرص أيضًا على دعوة المجتمع الشامل للمشاركة.

فكما تعلمون، وكما حدث عندما بذلنا جهدًا مماثلاً لإعداد التوصيات التكميلية بشأن توصيات الإجراءات اللاحقة لنطاقات gTLD الجديدة، فقد كان لدينا بالفعل، أو على الأقل كان ذلك متاحًا للجنة الاستشارية الحكومية، أن تُوفد خبراء مختصين في المجال إذا رغبت في ذلك. وأتصور تمامًا أننا سنتبع النهج نفسه في هذه الحالة.

وبالمثل، كما أن اللجنة الدائمة، وآمل ألا أكون مخطئًا هنا، كانت تضم أيضًا أعضاء من اللجنة الاستشارية الحكومية ضمن تلك المجموعة. لذا، نعم، نرحب كثيرًا بمشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في هذا الشأن.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

شكرًا لكم. لدي مداخلة أخرى في قائمة المتحدثين. لورانس، تفضل الكلمة.

(LAWRENCE OLAWALE-ROBERTS)
لورانس أولاوال روبرتس

شكرًا لكم. اسمي لورانس، عضو مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة ممثلاً عن دائرة الأعمال هذا السؤال موجّه إلى جيب تحديدًا. فيما يتعلق بالطلبات العاجلة، فقد بدأنا هذا النقاش منذ نحو عامين، وكان من المفترض أن يكون حلاً مؤقتًا إلى حين الوصول إلى النهج طويل الأجل، كما أسميه، الذي يندمج مباشرةً في خدمة طلب بيانات التسجيل. ويبدو اليوم أن خطتنا طويلة الأجل بدأت تدريجيًا تواكب الخطة قصيرة الأجل.

وكجزء من المجموعة التي تعمل على هذا الموضوع، أعلم أنكم جمعتم عناوين بريد إلكتروني، وهذه العناوين تم التحقق منها بالفعل من قبل وكالات إنفاذ القانون. والسؤال هو: هل هناك ما يمكن لمجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة القيام به للمساعدة في تسريع هذه العملية، بحيث يظل الحل المؤقت—الذي جُمعت له عناوين البريد الإلكتروني بالفعل—قادرًا على أداء دور فعّال قبل الوصول إلى الحل طويل الأجل المندمج في خدمة طلب بيانات التسجيل؟ وباختصار: كيف يمكننا المساعدة؟

(GABRIEL ANDREWS)
غابرييل أندروز

معكم غابرييل أندروز مرة أخرى. أولاً، أشكركم، وأعتقد أنكم محقون في تقييمكم، إذ كنا نعتقد في البداية أن توفير نطاقات عناوين البريد الإلكتروني تلك سيكون حلاً أسرع وأسهل على المدى القصير.

لكن تبيّن، لأسباب مختلفة، أنه لم يكن من السهل تنفيذ ذلك عبر ICANN كجهة وسيطة كما كنا نأمل في البداية. لذلك، إذا كنا نرى أن هذا النهج مفيد ومساعد، فمن المهم أن يتم إيصال هذه الرسالة إلى ICANN. ولا يزال موظفو ICANN يطلبون بنشاط مثل هذه

الآراء، ولا سيما من دائرة أمناء السجل من المشاركين في خدمة طلب بيانات التسجيل، وبالتالي قد تكون هذه الرسائل ذات أهمية كبيرة

وأود الإشارة إلى أنه في جلسة بيانات التسجيل يوم الثلاثاء، سيشارك أحد أعضاء ICANN في هذا النقاش، وهي إليسا أوجوبيان. وسأحيل إليها عرض موقف ICANN بشأن كل ما يتعلق بهذا الموضوع، غير أنني أُدرك أن لدى ICANN عددًا محدودًا من الموظفين القادرين على تنفيذ أعمال التطوير التي نتطلع إليها، وهناك عدد من المشاريع المهمة المتوقع العمل عليها خلال هذا العام، وبالتالي سيتعين إجراء نوع من الموازنة لتحديد ما سيتم العمل عليه ومتى. ومع ذلك، فأنا ممتن للغاية للتعاون الذي حظينا به مع موظفي ICANN حتى الآن، وأراه أمرًا بالغ الأهمية للمضي قدمًا. انتهى. انتهى.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

شكرًا لك على عرض المساعدة. ربما سننتقل الآن إلى البند الأخير في جدول الأعمال، وأترك بعض الوقت لسِيث ليتفضل بالكلمة قبل أن نختتم، وكانت برونا ستتولى هذا الجزء. لذا، سأمر سريعًا على هذه الشرائح، وسأحاول ألا أتجاوز الثانية منها.

إذ ينبغي أخذ المادة 17، التي تمتد إلى حق الفرد في عدم التعرض للاحتيال، والمادة 27 من الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، التي تمتد إلى حقوق النشر والعلامات التجارية، إلى جانب التزامات الأمن والاستقرار الواردة في اللوائح الداخلية، في الاعتبار ضمن أي تقييم لتأثيرات حقوق الإنسان.

ويمكن إجراء تقييمات تأثيرات حقوق الإنسان باستخدام النموذج المطوّر لمجموعة العمل، ولا يلزم إسنادها إلى جهات خارجية. وفيما يتعلق بطلب المنظمة الداعمة للأسماء العامة لمعرفة ما الذي تعتزم اللجنة الاستشارية الحكومية القيام به بشأن تقييمات تأثيرات حقوق الإنسان.

أولاً، ينبغي أن نتذكر أنه كانت هناك رسالة من قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية أُرسلت إلى قيادة المنظمة الداعمة للأسماء العامة في 15 يناير/كانون الثاني من هذا العام، تطلب من المنظمة الداعمة للأسماء العامة أن تُبلغنا بالإجراءات المحددة التي اعتمدتها للامتثال لتقييمات تأثيرات حقوق الإنسان.

ونفهم الآن من هذه المداولات الأخيرة التي تمت مشاركتها معنا أن الوثيقة المرجعية التي تشير إليها المنظمة الداعمة للأسماء العامة هي تلك المرتبطة هنا. والآن بعد أن اتضح لنا أساس هذا النقاش، سنعمل على ذلك ونقدم ردًا شاملاً، لأن الوثيقة تحتاج إلى الاعتماد مع القضايا الخاصة باللجنة الاستشارية الحكومية.

وعلى أي حال، فإن النموذج الذي اتفقت عليه اللجنة الاستشارية الحكومية، كما سبق أن أوضحته قيادتها لقيادة المنظمة الداعمة للأسماء العامة في مناسبات سابقة، يقوم على إجراء تقييمات تأثيرات حقوق الإنسان فقط في سياق القرارات المتعلقة بالسياسات التي يُطلب فيها من اللجنة الاستشارية الحكومية إبداء رأيها، وليس فيما يتعلق بالإجراءات الداخلية للجنة نفسها.

والمثال التالي على تطبيق تقييمات تأثيرات حقوق الإنسان على سياسات ICANN سيكون في مناقشات انتهاك نظام اسم النطاق، حيث تشارك اللجنة الاستشارية الحكومية، وحيث سيولي فريق العمل المعني بحقوق الإنسان والقانون الدولي اهتمامًا خاصًا بالجانب المتعلق بحقوق الإنسان في هذه السياسة وتداعياته.

واستنادًا إلى الممارسات الحالية لفريق العمل المعني بحقوق الإنسان والقانون الدولي، وإلى الموقف الذي اتفقت عليه قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية في عام 2024، لا توجد نية لتطبيق تقييمات تأثيرات حقوق الإنسان على أنشطة أخرى للجنة، مثل البيان الختامي أو المناقشات أو القرارات غير المرتبطة بالسياسات.

وبالطبع، عند إجراء تقييمات تأثيرات حقوق الإنسان داخل اللجنة الاستشارية الحكومية، وبمساعدة مجموعة العمل المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي، سيتم أخذ المادة 17 والمادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى جانب القيم الأساسية المتعلقة بالالتزام بالأمن والاستقرار الواردة في لوائح ICANN، في الاعتبار، كما يمكن الاسترشاد بتقييم تأثيرات حقوق الإنسان، مثل قائمة التحقق التي أُعدت لعملية وضع السياسات اللاحقة، على سبيل المثال، وذلك بعد إجراء تقييم أكثر عمقًا للوثيقة.

وعند التعامل مع قضايا معقدة تتداخل فيها حقوق متعددة، ينظر أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية في الاستعانة بالخبرات الحكومية ذات الصلة، مثل هيئات حماية البيانات أو خبراء حقوق الإنسان، بحسب طبيعة المسألة.

كما يمكن طلب آراء خبراء خارجيين، ليس فقط من الجهات الحكومية، بل أيضًا من المنظمات الدولية أو من خبراء الهيئات التنظيمية المستقلة على المستوى الوطني أو الإقليمي في هذا المجال.

وتشير مجموعة العمل إلى أنها تعمل بالفعل وبانتظام مع شركاء مثل اليونسكو ومجلس أوروبا، وذلك تحديدًا لإدماج وجهات نظرهم والاستفادة من خبراتهم في هذا النوع من الإسهامات.

الشريحة التالية من فضلك. وربما نُحيل الكلمة إلى برونا للرد. شكرًا لكم.

(BRUNA SANTOS)
برونا سانتوس

شكرًا، إيان. آمل أن يكون صوتي واضحًا. أعتقد أن الهدف الرئيسي بالنسبة لنا كان بالفعل لفت انتباه اللجنة الاستشارية الحكومية إلى هذه المسألة، وإدراج طلب الاستفادة من هذه الخبرات الإضافية ضمن ذلك، كما أشرتم بالفعل. ومع توجهنا نحو عملية وضع السياسات بشأن انتهاك نظام أسماء النطاقات، أرى أنه في الجلسة الافتتاحية لهذه العملية كان لدينا بالفعل توجيه واضح أو إشارات موجزة إلى الأمور الأولية التي ينبغي أخذها في الاعتبار، مثل المصلحة العامة العالمية، وكذلك القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

وكان من المهم إدراج هذه الجوانب ضمن إطار عملية وضع السياسات بشأن انتهاك نظام أسماء النطاقات، بحيث تكون مسائل مثل الحق في الخصوصية، وتأثير ذلك على حرية التعبير، وغيرها من القضايا، جزءًا من هذا التحليل. وأعتقد أن الهدف هنا كان أن يكون ذلك بمثابة صيغة توافقية أو حوار مستمر بين كل من المنظمة الداعمة للأسماء العامة واللجنة الاستشارية الحكومية، بمعنى أننا سنواصل مناقشة هذه القضايا، ويمكنكم عند الحاجة إثارتها معنا وتسليط الضوء على مزيد من النقاط أو المسائل التي تراها اللجنة الاستشارية الحكومية ضمن هذه المناقشات.

وكذلك، فقط للإضافة، قد يكون ذلك ضمن علمكم، لكن خلال الاجتماعات السابقة كنا نحاول إجراء تقييمات تأثيرات حقوق الإنسان على البيانات الختامية للجنة الاستشارية الحكومية عند الحاجة، أو عندما تكون هناك قرارات سياسات ذات صلة نرى أنها قد تؤثر على الحقوق أو على المستخدمين النهائيين، وما إلى ذلك. ولذلك، وعلى الرغم من أن هذا ليس جزءًا من جهودكم الحالية، سيكون من المفيد الحصول على نوع من التعقيبات على هذه

الجهود كلما أمكن، دون إدراج ذلك ضمن جدول أعمالكم، وإنما للإشارة إلى أنه جهد مستمر.

وقد كانت هي تقود هذه الموضوعات داخل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، وسيكون من الجيد مواصلة التفاعل معكم بشأنها. ولا أعتقد أن لدي ما أضيفه سوى شكرِكم على التوافق في إشراك الخبراء.

وأرى أن هذا هو ما نحتاج إليه في هذه المرحلة، مع توسيع نطاق الخبرات المطروحة إلى حد ما في مناقشات عملية وضع السياسات، لأننا نعلم أن الأمر سيتجاوز مجرد طلب بعينه، وسيضيف بعدًا آخر إلى هذا الطيف الواسع من النقاشات المتعلقة بحقوق الإنسان عمومًا. والآن، سأتوقف عند هذه النقطة. وإذا كانت هناك أي أسئلة أو نقاط ترغبون في طرحها، فيمكنني أيضًا تلقيها.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

شكرًا يا برونا. هل لديكم أي أسئلة؟ رائع. هل هناك أي مداخلات أخرى؟ لا أرى أي شيء. سأتفقد الدردشة فقط. رائع. أعتقد أننا جاهزون للانتقال، وهذا يقودنا إلى بند ما يستجد من أعمال. قبل أن أفتح باب المداخلات، أين نحن؟

(SUSAN PAYNE)
سوزان باين

عذرًا، رأيت طلب مداخلة من جيما، لكنها —

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

أوه، عذرًا، جيما، هل ترغبين في التحدث؟

(GEMMA CAROLILLO)
جيما كارولييلو

إنه ضمن بند ما يستجد من أعمال، لذا سأنتظر.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

رائع، حسنًا. قبل أن أفتح المجال، قد أحيل الكلمة إلى سيب لإعلان سريع، ثم نفتح النقاش، أم تفضلون العكس؟

(SEBASTIEN DUCOS)
سيباستيان دوكوس

لا، ربما بعد جيما.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

حسنًا، بالتأكيد. الكلمة لكِ، يا جيما.

(GEMMA CAROLILLO)
جيما كارولليلو

شكرًا جزيلاً، إيان، وشكرًا لإتاحة الفرصة. هذه مداخلة سريعة ضمن بند ما يستجد من أعمال، وأعلم أن هذا الموضوع غير مدرج على جدول أعمال اليوم، لكن ستكون لدينا مناقشة يوم الأربعاء داخل اللجنة الاستشارية الحكومية، وسيشارك فيها أيضًا بعض ممثلي المنظمة الداعمة للأسماء العامة، لذلك أردت طرحه من الآن.

يتعلق الأمر بالسياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات. وقد لاحظنا صدور التقرير الأخير عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن مراجعة هذه السياسة، ومن بين ما ورد فيه، أود القول إن هناك دعوة واضحة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة لتتولى زمام المبادرة وتقرر كيفية التعامل مع بعض جوانب هذا التقرير.

وعلى وجه الخصوص، كانت هناك نقطة تتعلق بتوسيع نطاق السياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات ليشمل موضوعات أخرى اعتبرتها المجتمعات مهمة، بما في ذلك موضوع ذو أهمية للاتحاد الأوروبي وجهات أخرى يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، إلى جانب مسائل أخرى واردة في التقرير.

وسؤالي هو ما إذا كانت المنظمة الداعمة للأسماء العامة قد أتيحت لها بالفعل فرصة مناقشة هذه المسألة، وما إذا كانت هناك أي مستجدات بشأنها، لا سيما وأن هذا الأمر قد أُحيل إلى

المنظمة الداعمة للأسماء العامة لاتخاذ قرار بشأنه. وبالطبع، إذا لم يكن ذلك ممكنًا اليوم، فسنرحب بالحصول على تحديث يوم الأربعاء عند استضافة أحد ممثلي المنظمة الداعمة للأسماء العامة. شكرًا لكم.

(IAN SHELDON) هل من تعليقات سريعة؟
إيان شيلدون

(SUSAN PAYNE) شكرًا لك يا جيما. أعتقد أنه تمت دعوتي لحضور جلستكم يوم الأربعاء، وقد أتأخر قليلاً في الوصول لأنها تأتي مباشرة بعد اجتماع مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة مع مجلس إدارة ICANN. وسأحضر الجلسة بمجرد أن أتمكن من مغادرة جلسة المجلس.
سوزان باين

وأود أن أقول إنه ربما لن أتمكن من تقديم إجابات محددة جدًا بشأن هذا الموضوع، بل في الواقع لن أتمكن من ذلك. فقد أشرنا إلى أننا نعمل حاليًا على تحديد أولويات مختلف البنود المدرجة ضمن عبء عمل المنظمة الداعمة للأسماء العامة، ومن بين هذه البنود مسألة مراجعة السياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات.

ولذلك، يتعين علينا أولاً الاتفاق على العملية التي سنعتمدها لتحديد كيفية تصعيد البنود إلى أعلى مستويات الأولوية، أو كيفية ترتيب الأعمال التي سنضطلع بها، مع الموازنة بين ذلك وبين جهود أخرى، مثل الأعمال الإضافية المتعلقة بالنظام الموحد للوصول والإفصاح التي التزمنا بها بالفعل، وعملية وضع السياسات الثانية بشأن انتهاك نظام أسماء النطاقات التي التزمنا بها أيضًا، إلى جانب أعمال أخرى في هذه المجالات، مثل انتهاك نظام أسماء النطاقات. ومع ذلك، فإن السياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات تُعد أحد البنود المطروحة ضمن هذا السياق، وهذا تقريبًا أقصى ما يمكنني قوله في الوقت الحالي.

أما مسألة ما إذا كان ينبغي توسيع نطاق السياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات ليشمل حقوقًا أخرى، فمن الواضح أنها ليست مسألة يمكن للمنظمة الداعمة للأسماء العامة، أو على الأقل لمجلسها، أن يحسمها. فهذا موضوع قد يندرج ضمن عملية وضع السياسات، حيث ستُجرى مناقشات، وفي نهاية المطاف يتم التوصل إلى توافق بشأن

ما إذا كان ذلك سيحدث أم لا. وآمل أن يكون هذا كافيًا في الوقت الحالي، وأتطلع إلى تلك الجلسة يوم الأربعاء.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

رائع، شكرًا لك. يبدو أن هناك نقاشًا أكثر عمقًا سيجرى لاحقًا. أعتقد أننا وصلنا تقريبًا إلى نهاية جلستنا هنا. لا أرى أي طلبات مداخلة أخرى، لذا قبل أن نختتم، أحيل الكلمة إلى سيباستيان لتقديم تعليق موجز.

(SEBASTIEN DUCOS)
سيباستيان دوكوس

مجرد تعليق موجز أو تذكير، وقد أشار إيان إلى ذلك عندما كنا نناقش موضوع نظام أسماء النطاقات. لقد حاولنا خلال العام الماضي التأكد من وجود تواصل بين قادة الموضوعات لديكم وقادة الموضوعات لدينا. ولم يكن لدينا حتى الآن قادة موضوعات بشكل رسمي، لكن لهذا السبب قمنا بتعيينهم. وقد تمكّنا اليوم من عرض أربعة منهم لتمثيل محاور النقاش.

وأشجعكم بشدة، كلٌّ على حدة، على التواصل، سواء مع جهتي الاتصال لديكم، منال وريتا، إذا احتجتم إلى التواصل معنا، أو معي شخصيًا، أو عبر الموظفين، وسنجد الشخص المناسب. دعونا لا ننتظر ثلاث مرات في السنة لعقد هذه الاجتماعات، بل نواصل النقاشات أيضًا خارج إطارها. شكرًا لكم.

(IAN SHELDON)
إيان شيلدون

شكرًا لكم. أؤيد هذا التعليق تمامًا. أعتقد أن كثيرًا منا يقطع مسافات طويلة جدًا. فلنحرص على إيجاد وقت للتواصل هنا على أرض الواقع، وكذلك إيجاد وقت بين الاجتماعات لمواصلة الحوار. وإذا كنتم بحاجة إلى مساعدة في التواصل مع قادة الموضوعات أو جهات الاتصال، فإن القيادة متاحة دائمًا، وكذلك جهات الاتصال، فلنحرص على الاستفادة من نقاط الالتقاء والعمل معًا.

وبهذا نصل إلى ختام هذه الجلسة. شكرًا جزيلاً لكم. تحرص اللجنة الاستشارية الحكومية دائمًا على هذا الوقت المشترك مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة وتقدّره. وقد وجدت هذه الجلسة مثمرة ومفيدة للغاية. شكرًا مرة أخرى، وأرجو أن تنضموا إليّ في توجيه

الشكر لزملائنا في المنظمة الداعمة للأسماء العامة. شكرًا لكم. سنأخذ استراحة لمدة 30 دقيقة ونعود هنا في الساعة 3. شكرًا لكم.

[نهاية التدوين النصي]